



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (7)



فائض الشيكال: أزمة مزمنة
في النظام المصرفي الفلسطيني

أيلول 2026



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

هاتف: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

فائض الشيكل: أزمة مزمنة في النظام المصرفي الفلسطيني

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (7)

أيلول 2026

أُعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من برنامج تصدير، الذي تنفذه شركة كيووتر المملكة المتحدة، وبتمويل من الحكومة البريطانية.



الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج تصدير أو شركة كيووتر-المملكة المتحدة (Cowater).



المحتويات

01	1- مقدمة
01	2 تعريف فائض الشيكل وتوصيف المشكلة
02	1-2 مصادر فائض الشيكل
02	1-1-2 العمالة الفلسطينية في إسرائيل
04	2-1-2 مشتريات فلسطينيي الداخل والقدس من المناطق الفلسطينية
04	3-1-2 حركة التجارة الخارجية
04	4-1-2 الصادرات إلى إسرائيل
06	5-1-2 الواردات من إسرائيل
07	2-2 إشكالية التدفقات النقدية وتكدس فائض الشيكل
08	3-2 كفاية سقف ترحيل الشيكل مقارنة بالنمو الاقتصادي
09	3- تداعيات وتكاليف الاحتفاظ بفائض الشيكل
11	4- الإجراءات المتخذة من سلطة النقد للتخفيف من التعامل بالنقد
12	1-4 تقييم فعالية الإجراءات الحالية
12	5- السيناريوهات المتوقعة
12	1-5 السيناريو الأول: القطع الكامل للعلاقات المراسلة المصرفية ووقف ترحيل النقد
12	2-5 السيناريو الثاني: استدامة علاقات المراسلة وانتظام ترحيل السيولة الفائضة
13	6- التوصيات
17	المراجع

تُعدّ قضية فائض الشيكال من أبرز التحديات الراهنة التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد الفلسطيني ككل، وهي أزمة مزمنة ممتدة منذ عام 2009. وقد حذّرت سلطة النقد الفلسطينية، في أكثر من مناسبة، من مغبة استمرار الجانب الإسرائيلي في عرقلة استلام فائض الشيكال، لما يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة تحدّ من قدرة البنوك الفلسطينية على تغذية حساباتها لدى البنوك المراسلة، وبالتالي تعيق تمويل التجارة وتسديد أثمان السلع والخدمات للموردين الإسرائيليين، بما يهدد بحدوث نقص حاد في إمدادات السلع والخدمات الأساسية، كالوقود والكهرباء والمياه. فضلاً عن ذلك، يتحمل القطاع المصرفي تكاليف وأعباء أمنية ولوجستية باهظة نتيجة الاحتفاظ بهذا الفائض (IMF, 2022).

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أبعاد قضية فائض الشيكال من خلال تناولها في ثلاثة محاور رئيسية: يتمثل المحور الأول في تشخيص المصادر الرئيسة لتشكّل فائض الشيكال، فيما يتناول المحور الثاني التكاليف والأعباء المترتبة على تكديسه في النظام المصرفي الفلسطيني، أما المحور الثالث فيُخصّص لعرض التوصيات التي طرحتها سلطة النقد والجهات المعنية لمعالجة أزمة فائض الشيكال، والتحول نحو الدفع الإلكتروني، وصولاً إلى تقديم مقترحات وتدخلات عملية لإدارة الأزمة والتخفيف من تداعياتها على القطاع المصرفي. وقد استندت الورقة إلى دراسة أعدها معهد ماس لصالح جمعية البنوك بعنوان "الخيارات الفلسطينية للحد من تأثيرات الإجراءات المالية والمصرفية الإسرائيلية العقابية"¹، وإلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى مجموعة من المقالات المحلية والدولية ذات الصلة التي تناولت معضلة فائض الشيكال.

2- تعريف فائض الشيكال وتوصيف المشكلة

تُعرّف سلطة النقد فائض الشيكال بأنه النقد المتوفر من العملة في خزائن البنوك الفلسطينية، والذي يفوق نسبة 6% من إجمالي قيمة الودائع قصيرة الأجل بعملة الشيكال². وحسب بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يحدد سقف النقد المسموح للبنوك الفلسطينية بحيازته، يجب إعادة هذا الفائض النقدي من الشيكال إلى البنك المركزي الإسرائيلي.

شهد عام 2009 تحولاً مفصلياً في آلية ترحيل فائض عملة الشيكال من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية. فقبل ذلك العام، كانت البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشحن فائض الشيكال إلى البنوك المراسلة الإسرائيلية، ومنها بنك هبوعليم، البنك المراسل للبنوك الوافدة، وبنك ديسكونت الذي ترأسه البنوك المحلية، وذلك عبر قناتين: الأولى من خلال بنك فلسطين، بالاستعانة بشركتي "أمان" و"برنكس" لنقل الأموال؛ والثانية عبر البنوك الأردنية، التي كانت تقوم بترحيل فائض الشيكال مباشرة إلى البنوك المراسلة الإسرائيلية عن طريق شركة "برنكس".

غير أن هذه الآلية شهدت تحولاً جذرياً إثر إعلان إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً في العام 2007، وما تبع ذلك من قطع البنوك الإسرائيلية علاقاتها المصرفية مع قطاع غزة في العام 2009، وحظر ترحيل فائض الشيكال منه. ثم رفضت تلك البنوك استقبال الكاش من الضفة الغربية بذريعة وجود مخاوف تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (IMF, 2022). واقتصر دور البنوك المراسلة، بعد ذلك، على تنفيذ الحوالات المالية، فيما أسندت عملية شحن النقد إلى مراكز إيداع لدى بنك إسرائيل. وعلى إثر ذلك، منحت الحكومة الإسرائيلية هذين البنكين خطابات حصانة وتعويض، كانت تُجدد سنوياً خلال الفترة الممتدة من عام 2018 حتى عام 2023، لحمايتهما من الملاحقات القانونية والخسائر المترتبة على تعاملهما مع القطاع المصرفي الفلسطيني. ومنذ اندلاع الحرب، تحول تمديد علاقات المراسلة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية إلى أداة للضغط والابتزاز السياسي، إذ استُبدل بالتجديد التلقائي السنوي لخطابات الحصانة والتعويض الممنوحة للبنوك المراسلة تمديد هذه الخطابات لفترات ربع سنوية وشهرية قصيرة الأمد، مصحوبة بتهديدات متكررة بوقف علاقات المراسلة بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية³.

تجسّد أزمة فائض الشيكال عمق التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني تجاه الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أفضت هذه التبعية إلى إشكالية أساسية تتمثل في فرض بنك إسرائيل سقوفاً شهرية على كميات الشيكال التي للبنوك الفلسطينية ترحيلها إلى البنوك الإسرائيلية.

ومنذ عام 2009، وهو العام الذي بدأت فيه إسرائيل عرقلة ترحيل هذا الفائض من بنوك الضفة الغربية، أخذ فائض الشيكال يتراكم بوتيرة

1 دراسة غير منشورة.

2 حسب التعريف تلتزم البنوك بأن تحتفظ بنسبة 6% من إجمالي الودائع من كل عملة، تشمل على 3% من النقد الورقي من كل عملة في كل فرع من فروع البنوك، و3% من إجمالي الودائع لتلبية احتياجات العملاء من السحب اليومي. إضافة إلى ذلك، يجب على البنوك تلبية متطلبات الاحتياطي لدى سلطة النقد الفلسطينية والبالغة نحو 9% من الودائع بجميع العملات.

3 <https://www.timesofisrael.com/israel-acts-to-ease-palestinian-banking-crisis-it-helped-create-but-is-it-moving-too-late/>

متواصلة داخل الجهاز المصرفي الفلسطيني. وقد استفحلت الأزمة في عام 2012، مما دفع سلطة النقد الفلسطينية إلى بذل جهود حثيثة لتوضيح أسباب تراكم الشيكال، مستعينة بعلاقاتها مع جهات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للضغط على بنك إسرائيل من أجل استيعاب الفوائض النقدية والالتزام بنصوص بروتوكول باريس الاقتصادي (سلطة النقد الفلسطينية، 2014). وتحت تأثير الضغوط الدولية، وافق بنك إسرائيل تدريجياً على رفع السقف الشهري من 80 مليون شيكل إلى 120 مليون شيكل، ثم إلى 300 مليون شيكل. ومع استمرار مفاوضات سلطة النقد مع البنك المركزي الإسرائيلي للمطالبة بزيادة حجم الشيكال المُرحّل، تم رفع السقف ليصل إلى 4.5 مليار شيكل لكل ربع سنة بما يعادل 18 مليار شيكل سنوياً، إضافة إلى بعض الشحنات الاستثنائية الإضافية (سلطة النقد الفلسطينية، 2023).

1-2 مصادر فائض الشيكال

تمثل عملة الشيكال إحدى الركائز الأساسية للنظام المالي والسيولة النقدية في فلسطين، إذ استحوذت، في العام 2025، على 43.9% من أصول الجهاز المصرفي، و38.7% من ودائع العملاء، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الشيكات المتداولة (سلطة النقد الفلسطينية، 2026). وبناءً على هذه الأهمية النسبية، تبرز أهمية تحليل مصادر تراكم الشيكال وتحديد قنوات تدفقه النقدية، بهدف تنفيذ الادعاءات والمزايم الإسرائيلية التي تزعم أن تراكم الشيكال في المصارف الفلسطينية مجهول المصدر.

وقد بذلت سلطة النقد الفلسطينية جهوداً حثيثة، بالتعاون مع أطراف دولية، لتنفيذ هذه الادعاءات وتحديد القنوات الشرعية لتراكم الشيكال في السوق المحلي. وتتمثل أبرز هذه القنوات في التدفقات النقدية الناجمة عن زيادة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وتزايد الودائع النقدية في النظام المصرفي ضمن الجهود الرامية لتعزيز الشمول المالي، وتزايد مشتريات فلسطينيي الداخل من أسواق الضفة الغربية، إضافة إلى الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل. وفيما يلي استعراض لأبرز مصادر هذا التراكم والأرقام المتعلقة بها منذ عام 2009 حتى الوقت الحالي (أي خلال الفترة التي طفت فيها المشكلة على السطح)، ويمكن حصرها في المصادر التالية:

1-1-2 العمالة الفلسطينية في إسرائيل

شكلت العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، خلال السنوات الماضية، أحد أبرز الروافد الأساسية للتدفقات النقدية بعملة الشيكال إلى الاقتصاد الفلسطيني، نظراً إلى تقاضي معظم العمال أجورهم نقداً ونقلها مباشرة إلى السوق المحلي. غير أن هذه القناة لم تتسم بالاستقرار، بل ظلت رهينة للسياسات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض النمو الاقتصادي الفلسطيني وإبقائه في حالة من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

بالنظر إلى بيانات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتضح أن أعداد العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي شهدت اتجاهاً تصاعدياً مستمراً منذ عام 2010. ولم ينقطع هذا المسار التصاعدي إلا بصورة مؤقتة خلال عام 2020، ولمدة زمنية محدودة، نتيجة تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من قيود على حركة دخول العمال، قبل أن يسارع الاحتلال إلى إعادة إدماجهم في سوق العمل الإسرائيلي، نظراً إلى الحاجة الملحة إليهم في قطاعات الإنشاءات والزراعة والصناعة.

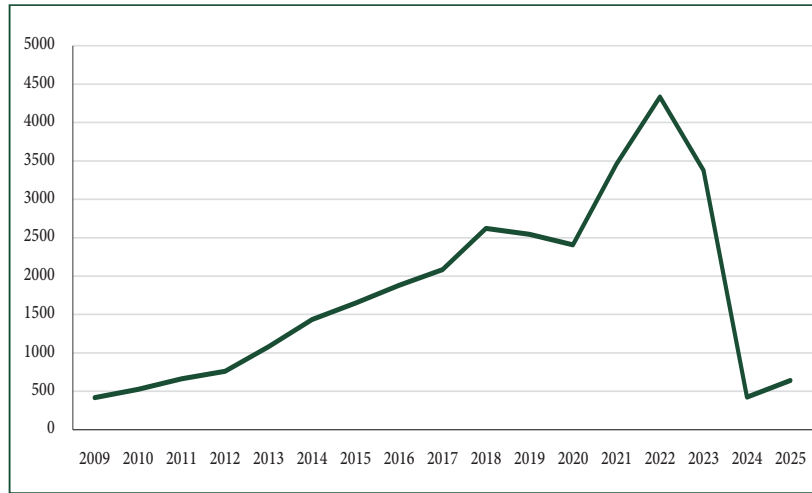
وقد تجاوز عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات حاجز 190 ألف عامل عام 2022. وشهدت هذه الفترة، وتحديداً منذ عام 2021، رفع الحظر عن تدفق العمالة الفلسطينية من قطاع غزة إلى سوق العمل الإسرائيلي، إذ أصدرت السلطات الإسرائيلية تصاريح محدودة تراوح عددها بين 13 ألفاً و20 ألف تصريح عشية حرب عام 2023 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026أ).

وعقب اندلاع الحرب على قطاع غزة، تراجع عدد العاملين الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي تراجعاً حاداً ودفعه واحدة، إثر قرار السلطات الإسرائيلية تعليق دخول العمالة الفلسطينية. وقد انعكس ذلك على إجمالي العمالة الفلسطينية المتبقية في إسرائيل والمستوطنات، لينخفض العدد إلى نحو 31.2 ألف عامل في نهاية عام 2024، قبل أن يسجل ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 43.8 ألف عامل بحلول نهاية عام 2025 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026أ).

تزامناً مع نمو أعداد العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، خاصة خلال الفترة 2010-2023، ارتفعت تعويضاتهم لتصبح من أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني، إذ بلغت ذروتها في العام 2022، لتصل إلى نحو 4.3 مليار دولار (14.5 مليار شيكل)، مشكلة ما نسبته 17% من الدخل القومي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). يذكر أن البنك المركزي الإسرائيلي أعطى اهتماماً بالغاً بتحويل أجور العمال الفلسطينيين عبر البنوك الفلسطينية. فقد بدأ البنك المركزي الإسرائيلي، مطلع عام 2021، بتحويل أجور نحو 7 آلاف عامل نقداً إلى حساباتهم البنكية عبر شركة مراسلة متخصصة، تمهيداً لتعميم التجربة على معظم العمال الفلسطينيين (حباس، 2022). ومع بدء الحرب، وما تبعها من تراجع في تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، شهدت هذه التدفقات تراجعاً ملحوظاً،

كما يظهر في الشكل (1):

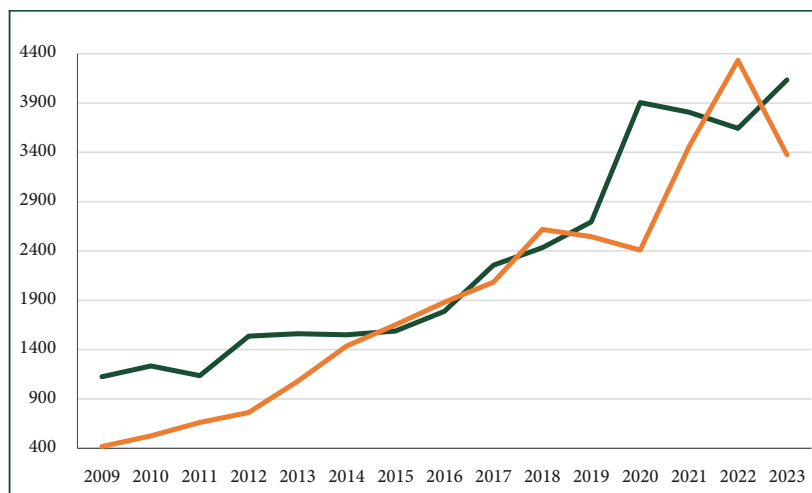
شكل (1): تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الفترة 2009-2025 (مليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية (2026). جدول (49): ميزان المدفوعات.

عند النظر إلى الأرقام خلال الفترة 2009-2023، أي قبل الحرب، نلاحظ وجود علاقة طردية وثيقة بين حجم تعويضات العمالة الفلسطينية في إسرائيل من جهة، ومستويات النقد المتداول بالشيكل في السوق المحلي من جهة أخرى (انظر الشكل 2). وقد أدى هذا التدفق المستمر خلال هذه الفترة إلى تراكم النقد بالشيكل، مما فاقم أزمة فائض الشيكال لدى الجهاز المصرفي. ومن العوامل التي ساعدت على ذلك طبيعة العلاقة بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل في إسرائيل، التي تسهم بشكل مباشر في تفاقم أزمة فائض الشيكال في السوق الفلسطيني، إذ يعمل عدد كبير من هؤلاء العمال بتصاريح غير مخصصة رسمياً للعمل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تسديد أجورهم نقداً وخارج الأطر القانونية والنظام المصرفي الإسرائيلي. إلى جانب ذلك، لا يتم توثيق جزء كبير من الأجور الفعلية التي يتقاضاها العمال بالكامل في قسائم الرواتب؛ بل تُدرج فيها فقط المبالغ التي تمثل الحد الأدنى للأجور، بينما يُدفع الفارق نقداً لتجنب الالتزامات القانونية المرتبطة بتعويضات نهاية الخدمة. ويسهم هذا الفارق المدفوع نقداً بشكل مباشر في زيادة حجم النقد المتداول بعملة الشيكال داخل السوق الفلسطيني، مما يفاقم من تكديس الشيكال.

شكل (2): تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والنقد المتداول بالشيكل خلال الأعوام 2009-2023 (مليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية (2026). جدول (49): ميزان المدفوعات. وسلطة النقد الفلسطينية (2024). الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، سنوات مختلفة.

ورغم القيود الإسرائيلية المشددة على تدفق العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي عقب اندلاع الحرب، وما ترتب عليها من

انخفاض حاد في أعداد العاملين وتراجع ملحوظ في تحويلاتهم، إلا أن أزمة فائض الشيك في المصارف الفلسطينية لم تتراجع. ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- تشير الأرقام الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الأول من عام 2026 إلى وجود ما يقارب 47.6 ألف عامل يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، 35.3% منهم يعملون دون تصريح، وبالتالي يتقاضون أجورهم نقدًا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026 أ).
- قيام العمال الذين كانوا يعملون قبل الحرب في سوق العمل الإسرائيلي بإيداع مدخراتهم النقدية، التي كانوا يحتفظون بها سابقًا في منازلهم في الحسابات البنكية، وذلك في ظل المخاوف الأمنية والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، مما أدى، في نهاية المطاف، إلى زيادة فائض الشيك في النظام المصرفي الفلسطيني.

2-1-2 مشتريات فلسطيني الداخل والقدس من المناطق الفلسطينية

خلال السنوات القليلة الماضية، شكّلت مشتريات ونفقات فلسطيني الداخل والقدس رافدًا رئيسيًا للتدفقات النقدية بعملة الشيك نحو اقتصاد الضفة الغربية، إذ كان التفاوت في مستويات الدخل والأسعار بين جانبي الخط الأخضر العامل الأبرز وراء هذه التدفقات. وتعود آخر الأرقام التقديرية لهذه العلاقة إلى الدراسة التي أجراها مركز مدار في نهاية العام 2020، وحسب هذه الدراسة، تتنوع هذه التدفقات بين الإنفاق الاستهلاكي، والخدمات الصحية والعقارية، وصولاً إلى الإنفاق على التعليم، الذي يستحوذ على الحصة الأكبر. ووفقاً للأرقام، يُقدّر إجمالي الإنفاق السنوي بنحو 4.4 إلى 5.1 مليار شيكل (منها 29% لسكان القدس)، إضافة إلى نفقات تعليمية تتجاوز 491 مليون شيكل لطلاب الداخل و426 مليون شيكل للمقدسيين (مدار، 2020). ورغم حجم هذه التدفقات، يجمع الخبراء على صعوبة حصرها بدقة، نظراً إلى طبيعتها غير الرسمية، واعتمادها شبه الكلي على الدفع النقدي (الكاش)، إلى جانب غياب السيطرة الرسمية على المعابر والتعاملات.

تجاوزت هذه العلاقة حدود التبادل الاستهلاكي إلى آفاق استثمارية أوسع، ولا سيما في القطاع العقاري، إلى جانب وجود تجارة متبادلة في الصناعات الغذائية والأثاث والملابس وغيرها من القطاعات، فضلاً عن نشاط الحركة السياحية والتسوق بين المواطنين والتجار (الخالدي، 2024). غير أن تدفق هذه السيولة النقدية خارج القنوات المصرفية الرسمية تقاوم بصورة حادة عقب دخول قانون الحد من استخدام النقد في إسرائيل حيز التنفيذ، بالتوازي مع عدم جاهزية القطاع المصرفي الفلسطيني للاستجابة لهذه الإجراءات، وانتشار الشائعات المتعلقة بإلغاء ورقة من فئة 200 شيكل في شهر أيلول من العام 2024⁴. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى اندفاع أعداد كبيرة من فلسطيني الداخل والقدس إلى تصريف مدخراتهم النقدية في أسواق الضفة الغربية، سواء عبر فتح حسابات بنكية لإيداعها، أو التوجه المباشر إلى شراء الذهب والعملات الأجنبية، مما أسهم في ضخ عشرات الملايين من الشواكل النقدية في الدورة الاقتصادية المحلية عبر شبكات التجار والصرافين.

2-1-3 حركة التجارة الخارجية

تشكّل التجارة الخارجية إحدى أبرز صور التبعية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني تجاه الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تعكس الفجوة المستمرة في الميزان التجاري عجز القاعدة الإنتاجية المحلية عن تلبية الطلب المحلي، مما يدفع نحو الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية، في ظل قيود بروتوكول باريس والقيود الإسرائيلية المفروضة على المعابر.

فيما يتعلق بتأثير حركة التجارة الخارجية مع إسرائيل على حجم الشيك المتداول في السوق الفلسطيني. يمكن النظر إلى هذه العلاقة من جانبين: يتمثل الجانب الأول في تدفق الشيك إلى الأراضي الفلسطينية، من خلال الصادرات، فيما يتمثل الجانب الثاني في تدفق الشيك إلى خارج الأراضي الفلسطينية من خلال الواردات. وعلى صعيد الصادرات، وبالنظر إلى أن السواد الأعظم من الصادرات الفلسطينية يتجه إلى إسرائيل، إذ بلغت نسبتها 90% في العام 2025 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026 ب)، فإن الصادرات تشكّل أحد الروافد الرئيسة لتدفق النقد بعملة الشيك إلى الاقتصاد الفلسطيني.

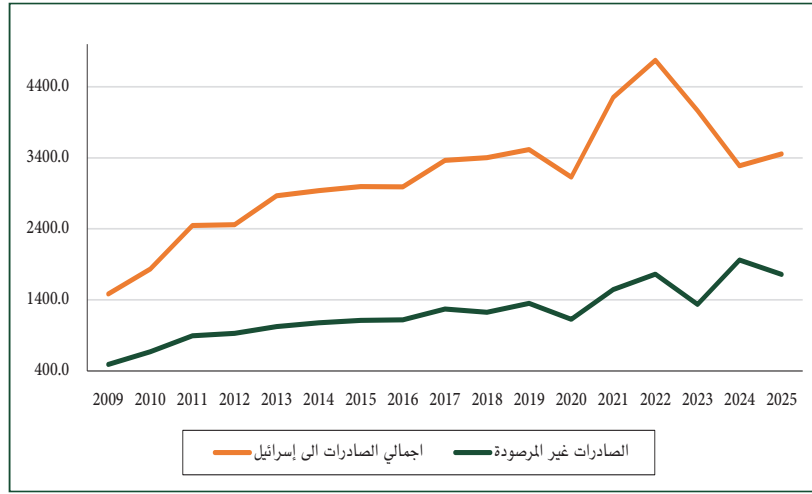
2-1-4 الصادرات إلى إسرائيل

يُظهر الشكل (3) تزايداً مستمراً في قيمة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 2009-2025. كما يُظهر أن جزءاً لا يُستهان به من الزيادة في الصادرات إلى إسرائيل جاء من خلال التجارة غير المرصودة، وهي الصادرات التي تُدفع قيمتها نقداً من قبل التجار الإسرائيليين إلى التجار الفلسطينيين خارج نطاق التسويات البنكية، وقد تجاوزت قيمة هذه المدفوعات حاجز المليار الدولار في العام

4 <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/22/>

2015، كما تجاوزت 1.3 مليار دولار خلال الأعوام 2021-2023.

شكل (3): الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 2009-2025 (مليون دولار)

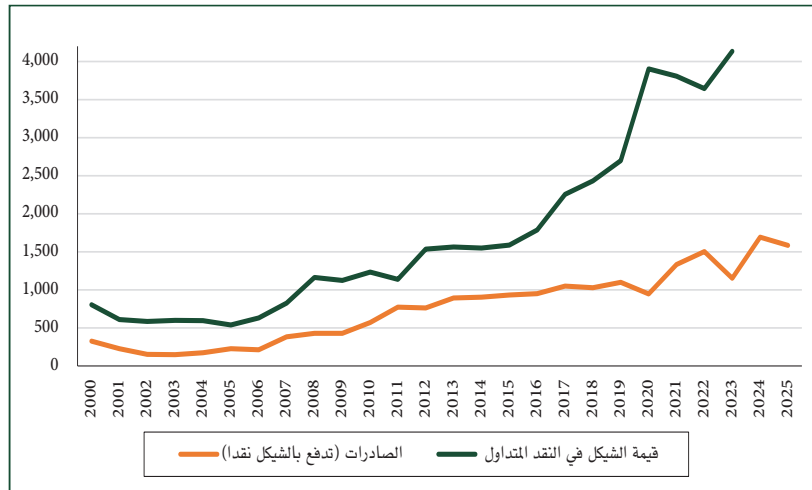


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة.

تظهر البيانات التحليلية للفترة (2009-2025) وجود علاقة طردية قوية بين زيادة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل وحجم النقد المتداول بالشيكل في السوق المحلي (انظر الشكل 4). وترتبط هذه العلاقة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع نسبة الصادرات غير المرصودة التي تُدفع قيمتها نقداً بعملة الشيكال (انظر الشكل 5)، خارج نطاق التسويات المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية إذ يسهم هذا التدفق النقدي المباشر في زيادة حجم النقد المتداول في السوق المحلي ويفاقم تراكم الشيكال في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ويمكن استنباط أن تنامي الصادرات نحو السوق الإسرائيلي، ولا سيما الصادرات التي تُقبض قيمتها نقداً، يُعد مصدراً رئيسياً لتضخم كتلة الشيكال في السوق المحلي، وهو ما ينعكس في زيادة حجم الإيداعات بعملة الشيكال لدى الجهاز المصرفي، مما يتسبب في تفاقم أزمة فائض الشيكال.

شكل (4): نمو الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل مع نمو حجم الشيكال في السوق الفلسطيني خلال الفترة 2009-2025 (نسبة مئوية)



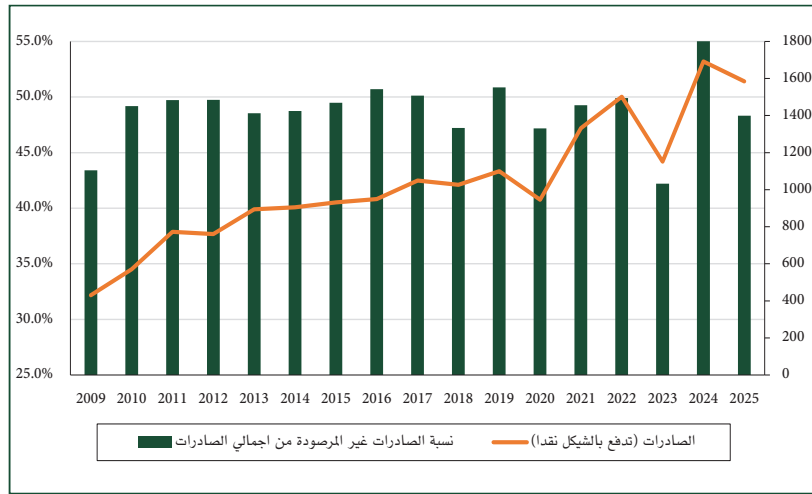
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2024). الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، سنوات مختلفة؛

والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة.

وعلى صعيد الواردات، التي تُعد القناة الرئيسية لخروج الشيكال من الأراضي الفلسطينية، بدأت حصة الواردات من إسرائيل بالتراجع تدريجياً منذ العام 2014، لتصل إلى ما يزيد قليلاً على النصف، بعد أن كانت تقارب الثلثين قبل ذلك. غير أن هذا التحول لصالح الواردات من دول العالم ربما يحمل أثراً عكسياً يسهم في تفاقم أزمة فائض الشيكال؛ إذ يضطر التجار المحليون إلى شراء العملات الأجنبية، ولا سيما

الدولار، لتغطية الفواتير الخارجية مقابل بيع ما لديهم من الشيكل واستبداله بالعملات الأجنبية، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية المتوافرة في السوق المحلي، وتراكم المزيد من النقد بعملة الشيكل داخل الجهاز المصرفي الفلسطيني.

شكل (5): الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل التي تُدفع قيمتها نقدًا (مليون دولار)
ونسبة الصادرات غير المرصودة من إجمالي الصادرات (%) خلال الفترة 2009-2025

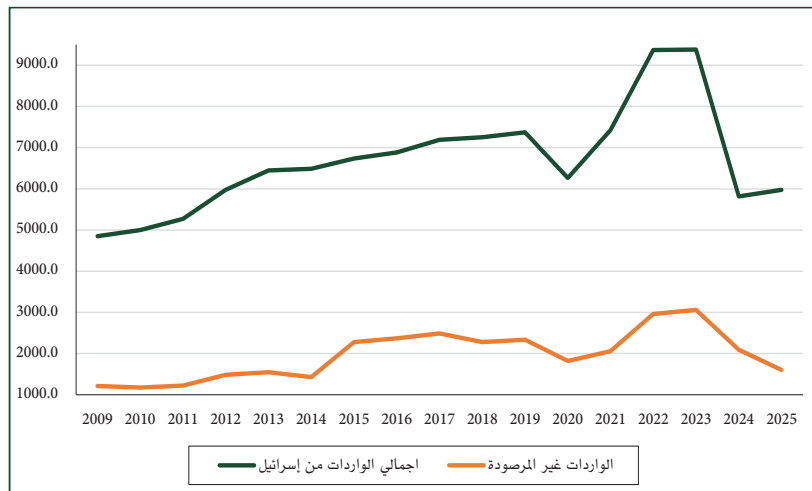


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة.

5-1-2 الوردات من إسرائيل

وفي ظل تداعيات الحرب على قطاع غزة وما نتج عنها من اضطرابات في حركة التجارة البحرية المتجهة إلى إسرائيل، إلى جانب القيود التجارية الصارمة التي فرضتها تركيا على صادراتها إلى السوق الإسرائيلي، شهدت الوردات المسجلة باسم التجار الفلسطينيين والقادمة من تركيا ارتفاعاً ملحوظاً.⁵ وقد أعيد بيع جزء كبير من هذه الوردات إلى تجار إسرائيليين لتلبية احتياجات السوق الإسرائيلي، مما أدى إلى تدفق كميات إضافية من عملة الشيكل نقدًا إلى السوق الفلسطيني، وأسهم، جزئياً، في تعويض التراجع الحاد في تدفقات الشيكل الناتجة عن توقف أجور العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (انظر الشكل 6).

شكل (6): الوردات الفلسطينية من إسرائيل والوردات غير المرصودة، وقيمة الوردات التي تُدفع نقدًا بالشيكل خلال الفترة 2009-2025 (مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة.

5 <https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-says-exports-palestinians-surge-after-halting-trade-with-israel-over-gaza-2024-10-08/>

2-2 إشكالية التدفقات النقدية وتكدس فائض الشيكال

عند النظر إلى حجم النقد المتولد عن التدفقات النقدية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الفترة 2009-2025، يتضح أن قيمة التدفقات الداخلة إلى الاقتصاد الفلسطيني تجاوزت قيمة التدفقات الخارجة منه، خاصة خلال الفترة 2015-2023 (دون احتساب مشتريات فلسطيني الداخل). ويتدفق الشيكال إلى الاقتصاد المحلي عبر عدة قنوات رئيسية، أبرزها: تعويضات العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، التي يُدفع جزء غير يسير منها نقدًا، والصادرات الفلسطينية، التي يُدفع جزء من قيمتها نقدًا، وأموال المقاصة، التي تنتقل عبر القنوات الرسمية،⁶ إضافة إلى مشتريات فلسطيني الداخل، التي يُدفع القسم الأكبر منها نقدًا،⁷ وفي المقابل، يتدفق الشيكال خارج الاقتصاد الفلسطيني لتغطية ثمن الواردات الفلسطينية من إسرائيل (انظر الجدول 1).

جدول (1): التدفقات النقدية بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي خلال الأعوام 2009-2025 (مليون شيكل)

السنة / التدفق	المقاصة	إجمالي الصادرات إلى إسرائيل	تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل	مجموع التدفقات الداخلة إلى الاقتصاد الفلسطيني	إجمالي الواردات من إسرائيل	مجموع التدفقات
2009	4,282.7	4,137.8	1,641.2	10,061.6	15,551.0	25,612.7
2010	4,614.4	4,719.7	1,967.0	11,301.0	15,492.8	26,793.8
2011	5,322.1	5,994.9	2,371.5	13,688.5	15,760.0	29,448.5
2012	6,068.3	6,548.6	2,940.0	15,556.9	18,953.8	34,510.7
2013	6,104.8	7,125.5	3,899.4	17,129.7	19,286.1	36,415.8
2014	7,348.3	7,264.7	5,134.0	19,747.1	19,636.4	39,383.4
2015	7,950.5	8,008.4	6,411.7	22,370.6	21,001.8	43,372.3
2016	8,955.7	7,839.7	7,219.8	24,015.2	21,205.4	45,220.6
2017	8,946.5	8,340.0	7,510.7	24,797.2	20,950.2	45,747.4
2018	8,103.6	8,531.9	9,412.6	26,048.0	21,544.2	47,592.3
2019	7,909.4	8,607.1	9,072.4	25,588.9	21,703.2	47,292.1
2020	8,258.3	7,514.5	8,285.1	24,057.9	18,108.4	42,166.3
2021	8,974.4	9,433.1	11,178.8	29,586.3	20,445.1	50,031.4
2022	10,558.0	10,978.1	14,540.6	36,076.7	26,252.0	62,328.7
2023	10,059.7	10,727.6	12,437.2	33,224.5	28,086.3	61,310.8
2024	6,871.7	12,176.8	1,566.2	20,614.7	21,524.5	42,139.2
2025	6,059.0	11,931.6	2,213.5	20,204.1	20,635.6	40,839.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة؛ وقاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية (2026). جدول (49): ميزان المدفوعات؛ وقاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية (2026). جدول (35): الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* لا تشمل الأرقام مشتريات فلسطيني الداخل، على الرغم من قيمتها العالية، لعدم توفر بيانات دقيقة عنها على طول الفترة

يُظهر الجدول أنه في بعض السنوات تجاوزت قيمة الشيكال المشحون (المُرَّحل) حجم التدفقات السنوية الداخلة إلى الاقتصاد الفلسطيني. ويدل ذلك على أن الإشكالية تكمن في أن السقوف التي يحددها الجانب الإسرائيلي لتحويل الأوراق النقدية تُعد أقل من حجم التدفقات الفعلية، إذ تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن المستويات الحالية للنشاط الاقتصادي تتطلب، على الأقل، تحويل ما بين 25 و30 مليار شيكل سنوياً إلى الجهاز المصرفي الإسرائيلي. وقد أدى هذا الفارق بين السقف المسموح به وحجم النقد الداخل إلى تراكم الأوراق النقدية في المصارف المحلية على مدار السنوات الماضية.

6 على عكس ما هو سائد، لا تعمل المقاصة على زيادة حجم الشيكال في السوق المحلي، بل على العكس فإنها تقلل من حجمه. وتفسير ذلك أن تحويل أموال المقاصة إلى حساب البنك العربي لدى المصرف المراسل الإسرائيلي (ديسكونت) يعامل إجرائياً كعملية ترحيل نقدية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المعروض النقدي من عملة الشيكال داخل السوق المحلي.

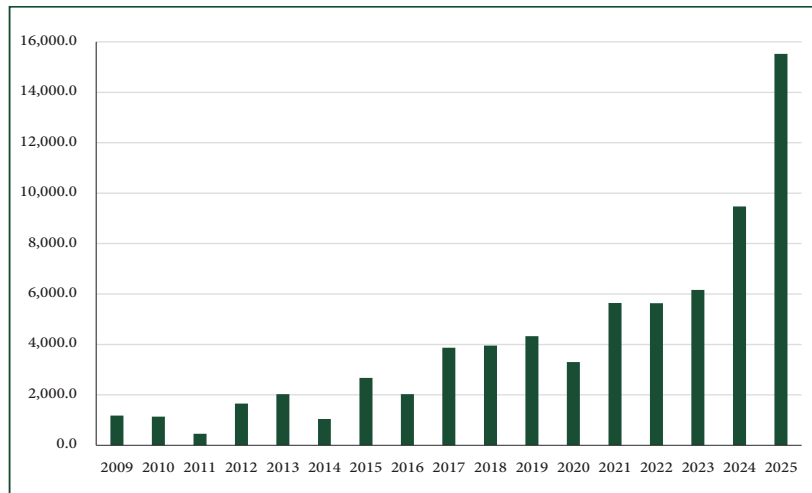
7 تعتمد العلاقة التجارية بين السوق الفلسطينية وفلسطيني الداخل بشكل شبه حصري على الدفع النقدي، مع ضعف كبير في استخدام بطاقات الائتمان أو وسائل الدفع الإلكترونية، مما يزيد من حجم النقد الورقي المتداول ويضاعف من عبء معالجته على الجهاز المصرفي

3-2 كفاية سقف ترحيل الشيك مقارنة بالنمو الاقتصادي

لا يمكن فهم أزمة فائض الشيك بمعزل عن العلاقة بين حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى الاقتصاد الفلسطيني والسقف المسموح بترحيلها إلى الجانب الإسرائيلي. فعلى الرغم من الزيادات المتتالية التي طرأت على سقف الترحيل خلال السنوات الماضية، إلا أن هذه الزيادات لم تواكب التغير الفعلي في حجم الاقتصاد الفلسطيني، ولا التوسع المستمر في استخدام الشيك كعملة رئيسية للتبادل التجاري والادخار وتسوية المعاملات المالية.

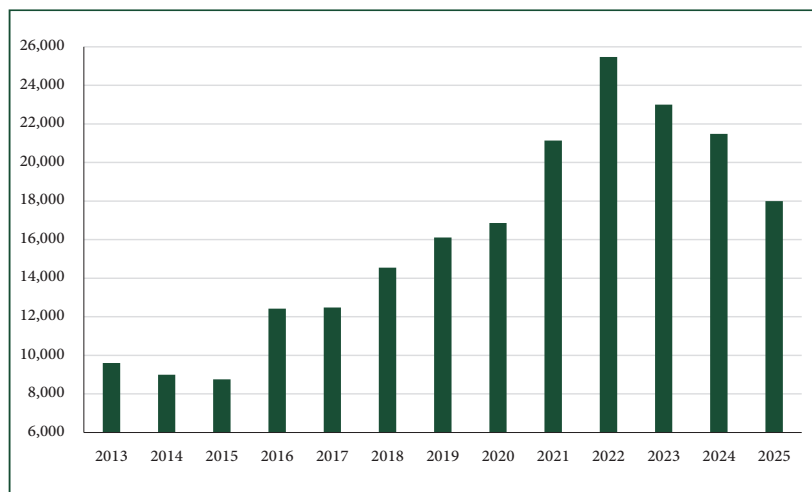
وخلال الفترة الممتدة منذ عام 2009، شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً ملحوظاً في حجم الودائع المصرفية، وزيادة في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وارتفاعاً في حجم الصادرات المتجهة إلى السوق الإسرائيلية، إضافة إلى اتساع قاعدة الشمول المالي. وفي المقابل، بقيت كميات الشيك المسموح بترحيلها تخضع لاعتبارات إجرائية وسياسية لا ترتبط بصورة مباشرة بالتطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ومستويات السيولة المتداولة.

شكل (7): حجم فائض الشيك خلال الأعوام 2009-2025 (مليون شيكل)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2026). الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، سنوات مختلفة.

شكل (8): كمية الشيك المشحون/المرحل من البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية إلى إسرائيل خلال الأعوام 2013-2025 (مليون شيكل)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2026). تقرير الاستقرار المالي، سنوات متعددة.

* تم ترحيل 9 مليارات شيكل مع نهاية النصف الأول من العام 2026.

تشير البيانات السابقة إلى وجود فجوة متزايدة بين حجم التدفقات النقدية المتولدة عن النشاط الاقتصادي وبين القدرة المتاحة لترحيل النقد وإعادة تدويره إلى النظام المصرفي الإسرائيلي. وقد أسهمت هذه الفجوة بصورة مباشرة في تراكم فائض الشيكال داخل الجهاز المصرفي الفلسطيني (انظر الشكل 7)، بحيث أصبحت الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجاري تفوق، بشكل مستمر، الزيادة في السقوف المقررة للترحيل، فقد تجاوزت قيمة الشيكال المشحون القيمة المسموح بشحنها من الفائض خلال الأعوام 2021-2024 (انظر الشكل 8).

ومن جانب آخر، تفاقمت الأزمة جراء وجود قوانين إسرائيلية تحدّ من استخدام النقد (الكاش)، بالتزامن مع عدم رفع سقوف التحويل من قبل بنك إسرائيل، مما أضعف قدرة البنوك الفلسطينية على استيعاب المزيد من الإيداعات النقدية بعملة الشيكال. ونظرًا إلى القيود المفروضة على شحن الأموال، اضطرت البنوك الفلسطينية خلال السنوات الماضية إلى فرض ضوابط على استقبال الإيداعات النقدية بعملة الشيكال، وهو ما أدى إلى تراكم الشيكال في السوق المحلي خارج الجهاز المصرفي.

ومن هنا، يمكن القول إن أحد الأسباب الهيكلية المركزية لاستمرار الأزمة يتمثل في عدم مواءمة سقوف الترحيل مع المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، الأمر الذي يستدعي اعتماد آلية أكثر مرونة تربط هذه السقوف بمؤشرات موضوعية، مثل حجم التجارة الثنائية، وإجمالي الودائع بعملة الشيكال، ومستوى التدفقات النقدية السنوية بين الاقتصاديين.

3- تداعيات وتكاليف الاحتفاظ بفائض الشيكال

حدّرت سلطة النقد الفلسطينية، في أكثر من مناسبة، من تداعيات تكديس الشيكال في البنوك الفلسطينية⁸. إذ قد تصل البنوك إلى مرحلة تعجز فيها عن استيعاب المزيد من الإيداعات النقدية بعملة الشيكال، بسبب عدم قدرتها على شحن فائض الشيكال إلى البنوك الإسرائيلية. ويكتسب هذا الأمر أهمية بالغة، بالنظر إلى أن شحن النقد بات، في المرحلة الحالية، أحد أهم مصادر تغذية حسابات البنوك الفلسطينية لدى البنوك الإسرائيلية المراسلة، في ظل توقف إسرائيل عن تحويل أية مبالغ نقدية (والتي تعد مصدرًا رئيسيًا لتغذية تلك الحسابات) منذ شهر حزيران من العام 2025، فضلًا عن التراجع الكبير في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بداية الحرب وهي مصدر آخر لتغذية حسابات البنوك الفلسطينية لدى البنوك المراسلة.

إلى جانب ذلك، تزيد التهديدات المتكررة بإنهاء خدمات المراسلة المصرفية من خطورة الوضع؛ فقد صرّح بنك ديسكونت الإسرائيلي بأنه سيوقف تقديم خدماته للمصارف الفلسطينية اعتبارًا من 1 أيلول 2026، فيما أعلن بنك هبوعليم أنه سيحذو حذوه اعتبارًا من 1 تشرين الأول من العام نفسه⁹. وينفذ البنك معاً معاملات مصرفية لصالح البنوك الفلسطينية تُقدّر بنحو 51 مليار شيكل سنويًا¹⁰. ورغم تراجع البنكين، بصورة مؤقتة، عن هذا القرار في شهر آب 2026، بناءً على طلب مباشر من بنك إسرائيل، نتيجة ضغوط دولية وأمريكية، إلا أن هذا التراجع لا يعني استبعاد الخطر، بل يؤجل احتمال تحققه إلى مرحلة لاحقة¹¹.

وفي حال تُركت الأزمة من دون التوصل إلى ترتيبات بديلة تضمن استقرار علاقات المراسلة المصرفية، فإن أي توقف مستقبلي لخدمات المراسلة قد يحرم البنوك الفلسطينية من القدرة على تغذية حساباتها وتسوية مدفوعات التجارة الخارجية بشكل كامل. ولن يقتصر هذا الانعكاس السلبي على عجز البنوك عن دفع أثمان السلع والخدمات للموردين الإسرائيليين، بل سينقل أزمة فائض الشيكال من إطارها المصرفي إلى معضلة اقتصادية كلية ومركبة، تمسّ منظومة استيراد السلع والخدمات الاستراتيجية، كالوقود والكهرباء والمياه¹². ومن شأن ذلك أن يؤثر على مستويات الأمن الغذائي وتقديم الخدمات الأساسية، بالتالي نحن هنا نتحدث عن تهديد حقيقي من شأنه أن يؤدي إلى شلل يصيب كافة مفاصل النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ككل¹³.

يتسبب تراكم فائض الشيكال في خزائن البنوك الفلسطينية في خسائر مباشرة وغير مباشرة تقلص من حجم أرباحها، نتيجة تجميد جزء من أصولها وحرمانها من عوائد الإيداع والاستثمار، إلى جانب ارتفاع التكاليف التشغيلية والإدارية، وأعباء التخزين، ومتطلبات الاقتراض قصير الأجل. وفي هذا الإطار، قدّر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2022 أن الاحتفاظ بهذا الفائض أدى إلى خفض أرباح المصارف الفلسطينية بنحو 20% (IMF, 2022). وتتجسد أبرز هذه الخسائر والتكاليف فيما يلي:

8 <https://www.pma.ps/news/pma-sounds-alarm-and-urges-immediate-action-as-ils-cash-accumulation-in-palestinian-banks-reaches-breaking-point>

9 <https://www.nytimes.com/2026/07/22/world/middleeast/israeli-banks-palestinian-economy.html>

10 <https://www.reuters.com/world/middle-east/concerns-palestinian-economic-crisis-grow-israeli-banks-prepare-cut-ties-2026-07-23/>

11 <https://www.timesofisrael.com/progress-made-in-talks-with-israeli-banks-to-delay-move-that-could-collapse-pa-economy/>

12 'Economic warfare?' In the West Bank, too much cash is breaking the Palestinian economy | The Times of Israel

13 <https://www.wafa.ps/news/2026/7/23/150884>

- تكلفة الفرصة البديلة: تتمثل في خسارة العوائد والفوائد المحتملة نتيجة احتجاز مبالغ نقدية تتجاوز السقف المحدد من بنك إسرائيل، بدلاً من إيداعها في حسابات مصرفية تدفع فائدة.
- صعوبة إدارة السيولة: يؤدي عدم اليقين بشأن موافقة الجانب الإسرائيلي على تحويل الشحنات الاستثنائية من فائض الشيك إلى تعقيد عمليات إدارة السيولة المصرفية وتراجع كفاءتها.
- احتمالية فقدان العملاء: قد يدفع تردد البنوك في قبول الإيداعات النقدية الكبيرة من القطاعات كثيفة التعامل بالكاش، مثل محطات الوقود والمحلات والمطاعم، إلى حرمان البنوك من التوسع في قبول الودائع، وإلى احتمال فقدان عملاء مهمين¹⁴.
- تكاليف الاقتراض بالشيك ومبادلته بالدولار الأمريكي (SWAP)¹⁵: تضطر البنوك الفلسطينية، لتسوية معاملاتها التجارية مع الجانب الإسرائيلي إلى اقتراض الشيك أو مبادلته بالعملة الصعبة، وتكبد رسوم التحويل عبر نظام SWIFT وفرق أسعار الصرف، رغم احتفاظها بفائض نقدي من الشيك مكسب في خزائنها. ويؤدي هذا الحل البديل إلى كلفة مالية إضافية واستنزاف احتياطات العملات الأجنبية في النظام المصرفي، نتيجة تحويل العملات الصعبة لسداد التزامات كان من المفترض تغطيتها بالشيك مباشرة.
- تكاليف إنشاء خزائن ومساحات تخزين إضافية: تضطر البنوك، عند بلوغ خزائن فروعها الحد الأقصى من قدرتها الاستيعابية لفائض الشيك، إلى إنشاء خزائن جديدة لتخزينه. كما تتكبد خسائر إضافية جراء ارتفاع تكاليف نقل السيولة المتراكمة للبحث عن مساحات تخزينية متاحة في فروع أخرى.
- تكاليف التحويل بين العملات وتعطل العمليات التجارية: ومع تزايد الضغوط على الساعات التخزينية لخزائن المصارف وعلى السيولة الإلكترونية بالشيك، عمدت المصارف إلى فرض قيود على إيداع النقد بهذه العملة، مما أدى إلى نقل جانب كبير من أعباء التكيف إلى الشركات والأسر التي تعتمد بشكل كثيف على التعاملات النقدية. إذ لجأت بعض الشركات إلى تحويل الشيك إلى الدولار أو الدينار بغرض إيداعه، ثم إعادة تحويل الأموال إلكترونياً إلى عملة الشيك لتغطية الشيكات أو سداد مستحقات الموردين¹⁶، مما يرتب تكاليف إضافية ويعطل سير العمليات التجارية الاعتيادية. وتأتي محطات الوقود في مقدمة المنشآت الاقتصادية الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، نظراً إلى طبيعة نشاطها التشغيلي القائم على تحصيل معظم مبيعاتها نقداً، في مقابل التزامها الإجباري بتسوية مشترياتها من الوقود عبر القنوات المصرفية الرسمية¹⁷.
- تكاليف الأمن والتأمين: تتكبد البنوك الفلسطينية تكاليف باهظة جراء فائض الشيك، تشمل مصاريف الأمن والتأمين التي بلغت نحو 12 مليون دولار عام 2021، إضافة إلى رسوم معالجة النقد لدى مراكز الإيداع المعتمدة لدى البنك المركزي الإسرائيلي، والتي ارتفعت من 1,200 إلى 1,500 شيكل لكل مليون شيكل.

وفي ظل حالة الغموض التي تحيط بأزمة تكس الشيك وعلاقات المراسلة المصرفية، فمن المرجح أن يكون الأثر الحالي لهذه التكاليف قد تضاعف، خاصة مع استمرار تراكم الشيك في المصارف وتفاقم الشح في السيولة الإلكترونية بالشيك.

إضافة إلى المخاطر والتكاليف الناجمة عن فائض الشيك، تبرز آثار سلبية وتداعيات أخرى تتجلى في تطور أنماط اقتصادية موازية وغير خاضعة للرقابة. فقد ساهمت السياسات الإسرائيلية المقيدة في التعامل مع مخزون الشيك، لا سيما قيود الترحيل والسقوف المحددة على الإيداع والتحويل، في خلق وتعزيز أسواق بديلة لتجارة العملات (تكتسب طابع السوق السوداء)¹⁸، حيث يتم تبادل العملات بعيداً عن القنوات المصرفية الرسمية. ويفتح هذا الواقع المجال أمام توسع التعاملات المالية غير الرسمية، مما يضعف قدرة الجهاز المصرفي على تتبع حركة الأموال، ويزيد من مخاطر غسل الأموال والنهرب الضريبي.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه ظاهرة تهريب الشيك النقدي من الداخل الفلسطيني، والتي تمثل إحدى قنوات تراكم فائض الشيك في السوق الفلسطيني. فقد أصبحت هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالفجوات التنظيمية والسياسية الناتجة عن غياب السيادة النقدية الفلسطينية وصعوبة ضبط المعابر والحدود الفاصلة. ويعد تهريب الشيك، سواء من قبل أفراد أو تجار أو عبر الصرافين، مصدرًا رئيسيًا للفائض الذي يتراكم لدى الجهاز المصرفي دون أن يقابله نشاط اقتصادي منظم أو قابل للرقابة.

بناءً على ما سبق، فإن التعامل مع فائض الشيك لا ينبغي أن يُفهم فقط كمسألة سيولة داخل النظام المصرفي، بل كقضية تتعلق بسلامة النظام المالي الكلي، وتتطلب تدخلاً سياسياً متعدد الأبعاد يشمل الجوانب القانونية، والتنظيمية، والرقابية، والاقتصادية.

14 'Economic warfare?' In the West Bank, too much cash is breaking the Palestinian economy | The Times of Israel

15 عقد مشتق يتم بموجبه تبادل التدفقات النقدية أو الالتزامات بين بنك محلي وآخر خارجي.

16 https://www.washingtonpost.com/business/2026/07/20/west-bank-israel-banks-cash/0eaea454-83f1-11f1-9cec-0fb26676f07e_story.html

17 تشكل الواردات من الوقود ما نسبته 30% من إجمالي الواردات من إسرائيل، ونحو 9% من إجمالي الإيداعات النقدية بعملة الشيك.

18 <https://www.independentarabia.com>

4- الإجراءات المتخذة من سلطة النقد للتخفيف من التعامل بالنقد

تواصل سلطة النقد الفلسطينية جهودها الحثيثة لمواجهة التحديات الناجمة عن تكدس عملة الشيكال بمستويات غير مسبوقة، وما يفرضه ذلك من ضغوط تشغيلية تؤثر في قدرة الجهاز المصرفي على تقديم الخدمات المصرفية وتمويل التجارة البينية ودعم الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، طورت سلطة النقد أدوات وخطط استجابة لإدارة مخاطر علاقات المراسلة المصرفية مع الجانب الإسرائيلي، وحشدت دعماً دولياً للحفاظ على استمرارية هذه العلاقات والتخفيف من الآثار السلبية لتراكم الشيكال، بما يعزز كفاءة الجهاز المصرفي وموثوقيته (سلطة النقد الفلسطينية، 2026).

إلى جانب ذلك، اعتمدت سلطة النقد الفلسطينية استراتيجية متكاملة للتحويل الرقمي تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في تنفيذ المعاملات اليومية وتقليص الاعتماد على التعاملات النقدية (الكاش)، ولا سيما بعملة الشيكال، بما يسهم بشكل مباشر في تخفيف حدة أزمة فائض الشيكال المكسّس في خزائن البنوك. ويمكن تلخيص أبرز الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد للتخفيف من الاعتماد على النقد في المحاور التالية:

1. توسيع نطاق الشمول المالي الرقمي: أدى تنفيذ استراتيجية الشمول المالي القائمة على التحول الرقمي إلى تحقيق قفزة نوعية في مستويات الشمول المالي؛ إذ ارتفعت نسبة البالغين المشمولين مالياً من 36% عام 2018 إلى 64% عام 2025، لتصل إلى 73% في منتصف عام 2026. وجاء ذلك مدفوعاً بانتشار الحسابات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، التي ارتفع عدد مالكيها إلى 2 مليون (منهم 560 ألف شخص لا يمتلكون حسابات بنكية)، إلى جانب اتساع قاعدة عملاء البنوك لتصل إلى قرابة 1.8 مليون عميل. ومن شأن هذا التوسع أن يسهم في تسهيل المدفوعات وتلبية الاحتياجات اليومية، وتخفيف الاعتماد على الكاش، وتعزيز استمرارية المنظومة المالية وزيادة المشاركة في الاقتصاد الرسمي، ولا سيما أثناء الأزمات¹⁹.
2. تطوير وتحديث البنية التحتية لنظم الدفع الإلكتروني: شهدت البيئة التكنولوجية الداعمة للمدفوعات الرقمية تطورات وتحديثات جوهرية شملت ما يلي:

- تفعيل وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية المبتكرة (PalPay)، وعلى رأسها نظام مفضل لسداد الفواتير والرسوم الحكومية والخدمية حكومتك E-Sadad، بالإضافة إلى تطوير المقسم الوطني لتشغيل الصرافات الآلية وتعزيز تكاملها.
- تطوير نظام الدفع الفوري (IPS): أتاح هذا النظام للعملاء تنفيذ تحويلات مالية فورية بين الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية على مدار الساعة. وشهد النظام نمواً ملحوظاً في أحجام المعاملات وقيمتها خلال عامي 2024 و 2025، نتيجة اتساع الاعتماد عليه في ظل القيود المفروضة على السيولة النقدية.
- نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات: جرى تحويل عمليات مقاصة الشيكات إلى نظام إلكتروني بالكامل، بما يسرّع عملية تحصيل الأموال ويحد من الحاجة إلى تداول النقد الورقي.
- التوسع في انتشار نقاط البيع: شهدت البنية التحتية للمدفوعات الرقمية توسعاً ملموساً؛ فقد قفز عدد نقاط البيع إلى 47,184 نقطة موزعة على مختلف المحافظات، مقارنةً مع 21,097 نقطة فقط في العام 2023 (من ضمنها 2,695 نقطة في قطاع غزة). كما سجلت هذه النقاط أداءً تشغيلياً لافتاً، بتنفيذ أكثر من 12 مليون عملية شراء إلكترونية بقيمة إجمالية تجاوزت 596.6 مليون دولار (كان نصيب قطاع غزة منها 60.3 مليون دولار). ويعكس ذلك تنامي الاعتماد على أدوات الدفع الرقمية، بما يسهم بشكل مباشر في تقليص تداول النقد (الكاش) والتخفيف من حدة أزمة فائض الشيكال.
- تحويل رواتب العمال الفلسطينيين في إسرائيل: جرى توسيع نطاق فتح الحسابات المصرفية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل لتلقي رواتبهم عبر الجهاز المصرفي بدلاً من استلامها نقداً، إلى جانب تنفيذ حملات توعية مكثفة لتشجيعهم على استخدام الأدوات الرقمية وتسديد مشترياتهم إلكترونياً.
- تخفيض عوائق الاستثمار والترخيص لشركات التكنولوجيا المالية: وقعت سلطة النقد الفلسطينية ثلاث اتفاقيات ضمن ما يُعرف بالمختبر التنظيمي، بهدف اختبار حلول رقمية مبتكرة في مجالات الادخار والنقل والتجارة الإلكترونية ("نحويشة"، "مشوار"، "Paybylink")، ويهدف ذلك إلى تعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي، وتسهيل المدفوعات للمنشآت والأفراد.
- التوسع في استخدام أنظمة التسوية والدفع الفوري: شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في استخدام أنظمة الدفع الرقمية المركزية، ولا سيما نظامي (iBURAQ و E-Sadad)، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتسهيل المعاملات الإلكترونية.

وتظهر أحدث الأرقام التي نشرتها سلطة النقد الفلسطينية أن منظومة المدفوعات الإلكترونية في فلسطين حققت نمواً قياسيًّا؛ إذ بلغ عدد المعاملات المنفذة خلال الفترة الممتدة بين حزيران 2025 وحزيران 2026 نحو 126.4 مليون معاملة، بقيمة إجمالية بلغت 35.2 مليار دولار²⁰. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بتطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع التابعة لسلطة النقد وتسارع التحول الرقمي، وخلال الفترة نفسها، سجلت منظومة المدفوعات الرقمية التطورات التالية:

19 <https://www.pma.ps/news/-73-2026-mshb1rl8>

20 <https://www.pma.ps/news/126-352--msmwh5a1>

- المدفوعات والتحويلات الفورية: شكّل نظام (iBURAQ) المحرك الأساسي للنمو؛ إذ ارتفع عدد العمليات المنفذة عبره بنسبة 1693% ليتجاوز 10 ملايين معاملة شهرياً في حزيران 2026.
- نقاط البيع (POS) والسداد الرقمي: نمت عمليات الشراء المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع POS بنسبة 91.3% (وزادت قيمتها بنسبة 106.3%)، فيما ارتفعت قيمة عمليات تسديد الفواتير عبر نظام (E-Sadad) بنسبة 168.8%.
- قيمة المدفوعات المنفذة: بلغت القيمة الإجمالية للمدفوعات المنفذة ذروتها في شهر حزيران 2026، لتصل إلى نحو 3.2 مليار دولار، واستحوذت الشيكات المتبادلة عبر نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC) على الحصة الأكبر من القيمة الإجمالية للمدفوعات بنسبة 41.4%، تلاها نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بنسبة 31.1%.

3. بالتزامن مع تطوير مشروع قرار بقانون لخفض استخدام النقد، أصدرت سلطة النقد تعليمات تنظيمية للمصارف تهدف إلى تعزيز مرونة العمليات المصرفية وتسهيل تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية. وفي هذا السياق، ألزمت المصارف بقبول الإيداعات النقدية للأفراد للمبالغ التي تقل عن 5,000 شيكل، مع تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وقبول الإيداعات المخصصة لتسديد الالتزامات المالية للمواطنين، وإعطاء الأولوية للحوالات الخارجية بالشيكال لتمويل السلع الأساسية، إلى جانب تنظيم آليات قبول الإيداعات النقدية عالية القيمة مقابل صرف الشيكات (سلطة النقد الفلسطينية، 2026).

1-4 تقييم فعالية الإجراءات الحالية

تشير التطورات الأخيرة إلى أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد الفلسطينية في مجالات التحول الرقمي والشمول المالي وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني قد أسهمت بصورة واضحة في تحسين كفاءة تنفيذ المعاملات المالية وتقليص الاعتماد التدريجي على النقد في السوق المحلي. كما انعكست هذه الإجراءات إيجاباً على معدلات استخدام المحافظ الإلكترونية ونقاط البيع وأنظمة الدفع الفوري، مما عزز قدرة النظام المالي على الاستمرار في تقديم خدماته خلال فترات الأزمات والاضطرابات.

ومع ذلك، بقي أثر هذه التدابير على مشكلة فائض الشيكال محدوداً نسبياً. ويعود ذلك إلى أن معظم هذه الأدوات تستهدف تحسين أنماط تداول النقد داخل الاقتصاد الفلسطيني وتخفيض الحاجة إلى استخدامه في المعاملات المحلية، بينما لا تعالج بصورة مباشرة المصدر الرئيس للأزمة، والمتمثل في استمرار تدفق كميات كبيرة من الشيكال إلى السوق الفلسطينية مقابل محدودية القدرة على إعادة ترحيلها إلى الخارج. وعليه، يمكن اعتبار الإجراءات الحالية جزءاً مهماً من استراتيجية طويلة الأمد للحد من الاعتماد على النقد وتعزيز كفاءة النظام المالي، إلا أنها لا تمثل حلاً كافياً لمعالجة الأزمة بمفردها، ما لم ترافق مع ترتيبات تسمح بزيادة كميات الشيكال المُرحّلة، أو بإيجاد قنوات بديلة لتسوية الأرصدة وتغذية الحسابات المصرفية بالشيكال الإلكتروني.

5- السيناريوهات المتوقعة

تتحدد خيارات القطاع المصرفي الفلسطيني في التعامل مع ملف علاقات المراسلة المصرفية وتراكم فائض الشيكال ضمن مسارين رئيسين:

1-5 السيناريو الأول: القطع الكامل للعلاقات المراسلة المصرفية ووقف ترحيل النقد

يقوم هذا السيناريو على تعليق البنوك الإسرائيلية، ولا سيما بنكا ("هيوعلام" و"ديسكونت")، خدمات المراسلة المصرفية ورفض ترحيل فائض الشيكال من البنوك الفلسطينية، مما يهدد بشلّ حركة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي. ويتطلب الاستعداد المسبق لهذا السيناريو بلورة استراتيجية نقدية ومصرفية شاملة تُعنى ببحث إمكانية تبني عملة بديلة أو التوسع في الآليات الإلكترونية متعددة العملات، إضافة إلى إعداد خطة لإدارة المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي، ويستدعي هذا السيناريو إجراء أبحاث استراتيجية معمقة وتنسيقاً عالي المستوى بين سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات الدولية والحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص.

2-5 السيناريو الثاني: استدامة علاقات المراسلة وانتظام ترحيل السيولة الفائضة

يقوم هذا السيناريو على مواصلة ترتيبات الوساطة المالية عبر بنكي "هيوعلام" و"ديسكونت" وعبر الشركة الحكومية المراسلة المزمع تفعيلها كبديل لهما، وذلك لتفادي مخاطر الامتثال ومتطلبات قوانين مكافحة غسل الأموال. ولتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ضمن هذا المسار وإبعاد القطاع المصرفي عن حالة عدم اليقين، يتوجب الانتقال من الترتيبات المؤقتة إلى إطار مؤسسي مستدام يضمن ما يلي:

1. تجديد خطابات الحصانة والتعويض لفترات طويلة الأجل وعلى نحو منتظم.
2. رفع السقوف المحددة لعمليات شحن وترحيل الشيكال بما يتناسب مع الأحجام الفعلية للتجارة والتدفقات النقدية بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيلي.

وفي ظل ضبابية الأفق السياسي وتصادد وتيرة الإجراءات المالية والمصرفية الإسرائيلية العدائية تجاه الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، بهدف تقويض الاقتصاد الفلسطيني وعزله عن العالم الخارجي، يصعب الجزم بأي من السيناريوهين الأقرب إلى التحقق.

وفي حال افتراضنا تحقق السيناريو الثاني، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التنفيذية والسياساتية، بعضها قابل للتطبيق كأدوات لإدارة السيولة وتخفيف الأعباء التشغيلية عن كاهل المصارف الفلسطينية.

6- التوصيات

يتسم تأثير الإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية، والمتمثلة في تعزيز التجارة الإلكترونية، وتطوير أدوات الدفع الإلكتروني، ودمج القطاع غير المنظم والأفراد في منظومة الشمول المالي، وتوسيع نطاق تحويل أجور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي عبر البنوك، بأنه تأثير تدريجي وتراكمي طويل الأمد على أزمة فائض الشيكال، ولا يوفر حلاً عاجلاً لهذه المعضلة.

وبالنظر إلى أن معظم عمليات الدفع الإلكتروني تقتصر على السوق المحلي، فإنها تسهم أساساً في تقليص الاعتماد على النقد وإبطاء دورانه داخل الاقتصاد الفلسطيني، دون إخراجها من القطاع المصرفي أو تقليص حجمه الفعلي. وبناءً عليه، يظل الأثر الحقيقي لهذه الأدوات محدوداً ما لم يُوسَّع نطاق تطبيقها ليشمل فلسطيني الداخل والقدس، بوصفهم أحد روافد تدفق الشيكال، بالتوازي مع تحويل مسارات التجارة نحو دول العالم، ودعم القطاعات الإنتاجية والتصديرية لرفد الاقتصاد بالعملات الصعبة.

إلى جانب ذلك، لا تقع مسؤولية معالجة مشكلة فائض الشيكال على عاتق سلطة النقد الفلسطينية وحدها، إذ يمكن للحكومة الفلسطينية اتخاذ مجموعة من التدخلات لتقليل استخدام الشيكال في المعاملات، ويمكن إجمال هذه التدخلات في محورين أساسيين (ماس، 2025):

1- تقليل الاعتماد على الشيكال من خلال تشجيع الدفع بالعملات الأخرى:

- دراسة إمكانية وجدوى إلزام القطاع الحكومي بتسعير وتحصيل كافة الرسوم، والخدمات، والطوابع الحكومية بالدينار الأردني أو الدولار الأمريكي، مع إلغاء المعاملات المقومة بالشيكال في الدوائر الرسمية.
- دراسة جدوى تقديم حوافز للمنشآت العاملة في القطاعات الاقتصادية الحيوية كالعقارات، والاتصالات، والهيئات المحلية/البلديات، والتعليم، والسياحة لتسعير خدماتها وقبول مدفوعاتها بالدينار الأردني أو الدولار، ولو جزئياً، وذلك بغرض تخفيف التداول النقدي بالشيكال.
- منح تسهيلات وإعفاءات ضريبية موجهة للشركات والتجار الذين يقلصون التعامل بالشيكال النقدي لصالح العملات الأجنبية في معاملاتهم التجارية.
- دراسة خيار صرف رواتب ومستحقات موظفي القطاع العام بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بدلاً من الشيكال، بما يسهم في إيجاد نمط تداول أقل اعتماداً على الشيكال في السوق المحلي.
- دراسة الجدوى والأبعاد الاستراتيجية لإمكانية إصدار عملة رقمية فلسطينية مدعومة بأصول حقيقية لتقليل التبعية للشيكال وتسهيل المدفوعات الداخلية، شريطة الإحاطة الكاملة بالمخاطر السياسية والقانونية، والاقتصادية المرتبطة بهذا الخيار.

2- ضبط الرقابة، ومكافحة التهريب، والحد من المعاملات المالية غير القانونية

- زيادة التنسيق بين وزارة المالية والجمارك لتشديد الرقابة على التدفقات النقدية عبر المعابر التجارية، والعمل على توثيق مصادر النقد الورقي (الكاش) المتدفق من الجانب الإسرائيلي، ومطابقته بالفواتير والسجلات الضريبية للتأكد من مشروعيتها.
- متابعة الصرافين غير المرخصين الذين ينشطون في تهريب النقد وتدويره خارج القنوات الرسمية.
- عدم إغفال التداعيات الخطيرة لتوسع السوق السوداء والأنشطة المالية الموازية، وإلزام الجهات الرقابية بفرض ضوابط حازمة لضمان حصر التعاملات المالية داخل النظام المصرفي والرقابي الرسمي.

إلى جانب ذلك، توجد مجموعة أخرى من التدخلات التي يمكن العمل عليها بجهد مشترك بين الحكومة الفلسطينية وسلطة النقد والبنوك الفلسطينية، والقطاع الخاص بهدف التخفيف من الاعتماد على عملة الشيك، وبالتالي الحد من تراكمها، ويمكن إجمالها بالنقاط التالية (ماس، 2025):

1- التحرك السياسي والإقليمي والحلول السياسية الدولية

- تعزيز التعبئة السياسية والدبلوماسية عبر حشد موقف دولي وإقليمي ضاغط للحد من الإجراءات العقابية الإسرائيلية تجاه النظام المصرفي الفلسطيني، والضغط من أجل الامتثال للاتفاقيات الموقعة ورفع كمية الشيك المُرحَّل من النظام المصرفي الفلسطيني إلى النظام المصرفي الإسرائيلي.
- في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بعلاقات المراسلة المصرفية الحالية، تبرز الحاجة إلى دراسة إمكانيات تطوير قنوات تسوية إقليمية بالتعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة. ورغم أن هذه البدائل لا يمكن أن تحل محل القنوات القائمة بصورة فورية، إلا أنها قد تسهم في تعزيز مرونة النظام المالي الفلسطيني وتوفير خيارات إضافية للتعامل مع المخاطر المستقبلية.
- العمل على فتح قنوات تجارية أوسع مع الأردن ومصر وتركيا، وتفعيل اتفاقيات التجارة والتعاون بين فلسطين وهذه الدول، بما يسهم في زيادة الصادرات الفلسطينية إليها ولا سيما المنتجات الزراعية والصناعية وفي استيراد احتياجات السوق الفلسطيني من خلالها عبر ترتيبات وتسويات مالية خارجية بديلة عن التحويلات المالية المباشرة المرتبطة بالجانب الإسرائيلي.

2- تقليص روافد التدفقات النقدية بالشيك (الكاش)

- تشجيع التحول نحو المركبات الكهربائية لتقليص فاتورة المحروقات، التي تشكل أحد أهم روافد التدفقات النقدية، وتتطلب تسويتها عبر القنوات المصرفية.
- إزالة أو تخفيف العوائق أمام الاستثمار في الطاقة المتجددة من قبل الأفراد والقطاع الخاص، لتخفيض حجم التدفقات المالية المخصصة لتسديد أثمان الكهرباء.
- تقديم حوافز تشجيعية للعلاء لإيداع العملات الأجنبية (الدولار والدينار) عبر منح فوائد تفضيلية، مع إعفاء هذه الودائع مؤقتاً من بعض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، لتشجيع الإقبال عليها لدى الجمهور.

3- تخفيف الأعباء التشغيلية على المصارف

- يمكن تحقيق وفورات تشغيلية ملموسة من خلال إنشاء مركز وطني أو مرافق مشتركة لمعالجة النقد وفرزه وتخزينه، تتولى تقديم هذه الخدمات لجميع المصارف العاملة في فلسطين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوجه إلى تقليص تكاليف النقل والتأمين والحماية والتخزين، وتحسين كفاءة إدارة النقد على مستوى القطاع المصرفي ككل.
- قيام سلطة النقد بالتفاوض الجماعي، نيابة عن الجهاز المصرفي، مع شركات التأمين للحد من ارتفاع أقساط التأمين على النقد المودع لدى البنوك.
- دعم تكاليف الأمن والتخزين من خلال تقديم مساهمات مالية مباشرة أو دعم جزئي للبنوك لتغطية جزء من تكاليف التأمين والتخزين المرتفعة المرتبطة بالاحتفاظ بفائض الشيك.

4- الترتيبات الطارئة لمعالجة انقطاع الأرصدة الإلكترونية

- تأسيس آلية طوارئ لتبادل السيولة بإشراف سلطة النقد الفلسطينية وبالتنسيق مع المصارف المراسلة، تُدار من خلال اتفاقية تحويل نقدي مشروطة بضمانات يقدمها الاتحاد الأوروبي وأطراف دولية أخرى. وتتيح هذه الآلية التزام البنوك المراسلة (ديسكونت وهبوليم) بإجراء مقاصة إلكترونية دورية تُحوَّل بموجبها كميات الشيك المتراكمة في خزائن البنوك الفلسطينية إلى أرصدة إلكترونية بالشيك، مما يقلل المخاطر التشغيلية ويضمن استمرارية خدمات التسوية المالية والتجارية.
- تمثل اتفاقيات مبادلة العملات (Currency Swaps) وأدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل إحدى الآليات الممكنة للتعامل مع الاختلالات المؤقتة في السيولة الإلكترونية بالشيك. ويمكن لسلطة النقد والمصارف الفلسطينية دراسة فرص توسيع استخدام هذه الأدوات بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية، بما يسهم في تخفيف الضغوط الناجمة عن نقص الأرصدة الإلكترونية مقابل تكديس النقد الورقي.
- إنشاء صندوق سيولة مركزي للأزمات، تتم تغذيته من احتياطات سلطة النقد، ورسوم التعاملات النقدية (الكاش)، إلى جانب تمويلات طارئة من المؤسسات الدولية، مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي، لتقديم السيولة اللازمة عند تعثر عمليات المقاصة الإلكترونية.

5- التنوع الاستثماري والتحول الرقمي

- دراسة تخصيص جزء من الودائع للاستثمار في مشاريع استثمارية استراتيجية واعدة في السوق الفلسطينية، بحيث يتعدى استثمار القطاع المصرفي الأدوات والمشتقات المالية وتقديم القروض، ليشمل الاستثمار المباشر. وتمويل مشاريع استراتيجية يديرها القطاع الخاص بالشراكة مع الحكومة.
- تسريع الاستثمار في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية والتوقيع إلكتروني، بما يساهم في التغلب على المعوقات الجغرافية وتسهيل التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

6- إدارة السيولة على مستوى الجهاز المصرفي

يمكن للمصارف الفلسطينية، بالتنسيق مع سلطة النقد، تطوير آليات أكثر كفاءة لإدارة السيولة النقدية على مستوى الجهاز المصرفي ككل، بما يسمح بإعادة توزيع فوائض السيولة بين البنوك وفق احتياجاتها التشغيلية الفعلية. ومن شأن هذه الآليات الحد من التركيز غير المتكافئ لفائض الشيكال بين المصارف، والتخفيف من الحاجة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد غير المستخدم لدى بعض المؤسسات المصرفية.

7- نقاش حول الإطار الزمني المقترح لمعالجة أزمة فائض الشيكال

في ظل الطبيعة المركبة لأزمة فائض الشيكال وما تفرضه من تحديات ومخاطر على استقرار النظام المصرفي، بالتزامن مع ضبابية الأفق السياسي، واستمرار الجانب الإسرائيلي في التلويح بقطع العلاقات المراسلة المصرفية، يصعب وضع التدخلات التي طُرحت أعلاه ضمن إطار زمني محدد للتنفيذ. غير أن ذلك لا يمنع من التمييز بين إدارة فائض الشيكال المتكدر في البنوك الفلسطينية كأولوية عاجلة قصيرة الأجل، وبين الحد من تراكم فائض جديد من الشيكال عبر سياسات متوسطة وطويلة الأجل.

وعليه، يمكن توزيع محاور النقاش ضمن الأطر الزمني على النحو التالي:

1-7 المحور الأول: إدارة فائض الشيكال على المدى القصير

- آليات الترحيل ورفع السقوف النقدية
كيف يمكن الضغط، تفاوضياً أو سياسياً، لزيادة كميات الشيكال المُرحَّلة إلى البنك المركزي الإسرائيلي؟
- استمرارية خدمات المراسلة المصرفية
ما الضمانات الممكنة لاستمرار العلاقات بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية في ظل عدم وضوح الأفق السياسي وتوتر الأوضاع الراهنة؟ ما دور سلطة النقد والشركاء الدوليين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توفير شبكة أمان لهذه العلاقات؟
- إدارة السعة التخزينية وخزائن النقد لدى المصارف
كيف يمكن تخفيف تكاليف التأمين والحراسة والتخزين التي تتحملها المصارف نتيجة تكدر فائض الشيكال؟
- قبول إيداعات القطاعات الحيوية
هل يمكن دراسة إمكانية استثناء كبار التجار ومحطات الوقود وشركات التوزيع من قيود الإيداع النقدي لمنع شلل الدورة الاقتصادية؟

2-7 المحور الثاني: ضبط تدفقات فائض الشيكال إلى السوق المحلي، وتقليل التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلية وتطوير أدوات مالية أكثر مرونة

- تحويل أجور العمال ومشتريات فلسطينيي الداخل والتجار عبر القنوات الرسمية
كيف يمكن تشجيع دفع أجور العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي عبر قنوات القطاع المصرفي، والتوسع في استخدام هذه القنوات؟ ما الأدوات والتطبيقات المالية الرقمية القابلة للتطبيق لتعزيز التحول نحو الدفع الإلكتروني لمشتريات فلسطينيي الداخل والقدس في أسواق الضفة الغربية؟
- ما الإجراءات الكفيلة بتخفيض رسوم وعمولات نقاط البيع والمحافظ الإلكترونية لتشجيع تجار التجزئة على قبولها واستخدامها؟

- تنويع التجارة ودعم الصادرات لرفد الاقتصاد المحلي بالعملات الأجنبية
ما الآليات الممكنة لتوجيه أدوات التمويل التجاري والدعم القطاعي نحو القطاعات ذات القدرة التصديرية، بما يعزز تدفقات العملات الأجنبية (كالدولار واليورو) ويسهم في الحد من تداول البدائل النقدية والعملات الرقمية؟
- البدائل النقدية والعملات الرقمية
ما مدى جاهزية البنية التحتية للقطاع المصرفي لاستيعاب عملة بديلة أو لإصدار عملة رقمية فلسطينية مستقبلاً؟ وما الكلفة والمخاطر الاقتصادية والسياسية والقانونية المترتبة على ذلك؟
- تعزيز استخدام العملات الأجنبية في السوق المحلي
ما القطاعات الاقتصادية التي يمكن إلزامها أو تشجيعها على التسعير والتداول بالدينار الأردني أو الدولار؟
- تطوير البنية التحتية المالية المستقلة
كيف يمكن بناء نظم مقاصة وتسوية إقليمية تقلل التبعية لنظام المقاصة الإسرائيلي؟ وما الجهات التي ينبغي مخاطبتها والعمل معها لتحقيق ذلك؟

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). إحصاءات الحسابات القومية: 1994-2022. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026 أ). سلسلة البيانات الخام لمسوح القوى العاملة الربعية. رام الله - فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026 ب). إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية المرصودة، سنوات مختلفة. رام الله - فلسطين
- حباس، وليد. (2022). ماذا وراء إنشاء بنك إسرائيلي جديد لتنظيم العلاقة مع سلطة النقد الفلسطينية؟ رابطة الخبراء والمحللين السياسيين الدوليين <https://apa-inter.com/post.php?id=4233>
- الخالدي، رجا، (محرر). (2024). آفاق التعاون الاقتصادي والتكامل على طرفي الخط الأخضر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. مدار. (2020). التطورات والتحديات في الحجم النقدي للمشتريات والخدمات من قبل فلسطيني الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية. رام الله-فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025). الخيارات الفلسطينية للحد من تأثيرات الإجراءات المالية والمصرفية الإسرائيلية العقابية: دراسة مرجعية وسياساتية - ملخص سياساتي (6). رام الله - فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2014). التقرير السنوي 2013. رام الله والبيرة، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2023). التقرير السنوي 2022، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. رام الله والبيرة، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2024). تقرير الاستقرار المالي 2023. رام الله والبيرة، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2026). التقرير السنوي 2025. رام الله والبيرة، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2026). الميزانية المجمع للمصارف العاملة في فلسطين، سنوات مختلفة.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2026). جدول (35): الإيرادات والتنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي). قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2026). جدول (49): ميزان المدفوعات. قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

IMF. (2022). "West Bank and Gaza: Selected Issues," IMF Staff Country Reports 2022/299, International Monetary Fund.